المفاوضات اللبنانية ـ الصهيونية

الكاتيوشات تدخل الـ"ليبانون بيتش" ممثلاً عن المقاومة الوطنية اللبنانية

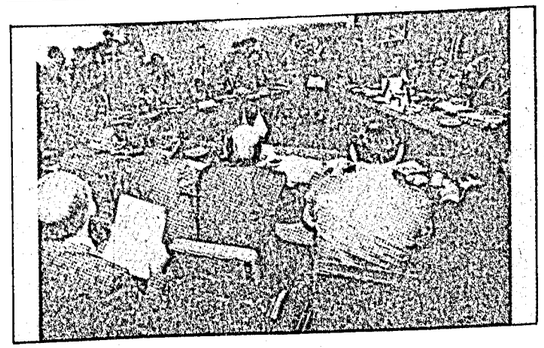

ربما كان التطور الأكثر اثارة في المفاوضات اللبنانية ـ الاسرائيلية ـ الاميركية المتواصلة منذ خمسة أسابيع ، اشتراك المقاومة الوطنية اللبنانية فيها مباشرة ولاول مرة . فقد أرسل الوطنيون اللبنانيون ممثلاً عنهم الى الجولة التاسعة التي انعقدت في خلدة يوم الاثنين الماضي ، هو صاروخ كاتيوشا ١٠٧ ملم سقط وانفجر في محيط الفندق الذي تجري فيه المفاوضات «ليبانون بيتش» ، عندما كان أعضاء الوفود اللبنانية والاسرائيلية والأميركية يأخذون أماكنهم الى الطاولة المثلثة .

حبل الود ممدود ... ولعبة الشد لن تقطعه

واضافة الى حالة الرعب والذعر والتوتر التي احدثها ممثل المقاومة الوطنية اللبنانية بين صفوف المتفاوضين والقوات الاسرائيلية المسيطرة على المنطقة ، فقد أوقع اصابات بين افراد هذه القوات ، جريح واحد في الأقل حسب الرواية الاسرائيلية الرسمية .

على ان نتائج تلك الجولة والجمود الذي اعترى المفاوضات في ضوء هذه النتائج ، وقد يكون للصاروخ الوطني اللبناني دور ما فيها ، اثارت ما يشبه العاصفة من التساؤلات و«المخاوف» حول مستقبل المفاوضات ذاتها ومصير العلاقات الأميركية الاسرائيلية . بيد انه ليس هناك من سبب يدعونا ، نحن الذين نفهم أسباب ودوافع هذه العاصفة واهدافها في تجميل وجه السياسة الأميركية في المنطقة ، لأن نضع هذه الاسئلة والمخاوف على محمل الجد ، فما جرى لا يبدو اكثر من لعبة لشد الحبال ، لن تؤدي في النهاية ، ومهما طالت ، الى تقطيع اوصال هذه الحبال ، لأنه في الواقع ليست لدى أي من الفرقاء المشاركين في اللعبة رغبة في ذلك .

الجانب اللبناني هو الطرف الوحيد القادر ، اذا أراد ، على ايقاف المفاوضات ونسفها ، لكنه لا يريد ذلك ، كما هو واضح ، مهما بلغت درجة تركيز التصلب الاسرائيلي ومستوى الدعم الاميركي للموقف الاسرائيلي . فما ان أثير سؤال في الأوساط الشعبية اللبنانية عما اذا كان تشدد المفاوضين اللبنانيين في الجولة التاسعة حقيقياً أم لفظياً ، وعما اذا كان هذا التشدد سيتواصل الى النهاية ، حتى سارعت الاوساط الرسمية الى التأكيد على انها لن تفقد الأمل في استمرار المفاوضات وانها تعتمد في ذلك على الموقف الأميركي «المؤيد للبنان» كما جاء في أقوال مسؤول لبناني نشرتها الصحف اللبنانية يوم الاربعاء الماضي .

والجانب الأميركي لن يفعل شيئاً ، بطبيعة الحال ، لارغام «اسرائيل» على تغيير مواقفها ومطالبها ، وبالذات الأساسية منها المتصلة بالترتيبات الامنية وبالعلاقات المتبادلة التي تطلبها «اسرائيل» والولايات المتحدة نفسها من لبنان . وقد تأكد ذلك من نتائج الجولة الأخيرة للمبعوث الأميركي فيليب حبيب في المنطقة . فهو عندما جاء الى بيروت من القدس المحتلة «لم يحمل معه أي جديد من «اسرائيل» غير الشروط نفسها التي تتمسك بها اسرائيل» كما أعلن ذلك صراحة المسؤول اللبنانيون وبينهم رئيس الوزراء شفيق الوزان ، بينما الدوائر الاميركية حاولت الايهام بان مهمة حبيب الجديدة تهدف الى اقناع المسؤولين ، بل والضغط عليهم أيضاً لتليين تصلبهم . والاكثر من ذلك ان التوقعات التي نشرتها صحيفة «واشنطن بوست» عن احتمال لجوء الادارة الاميركية الى اعادة النظر في مساعداتها الاقتصادية والعسكرية لـ «اسرائيل» ، وربما قطعها أو تجميدها ، سرعان ما كذبها مسؤول هذه الادارة ، فقد أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الاميركية جون هيوز ، تعليقاً على ما نشرته الصحيفة الاميركية ، ان سياسة واشنطن حيال تل ابيب لم يحدث فيها أي تغيير ، وان الحكومة الاميركية لا تربط بين المساعدات الاقتصادية والعسكرية وبين القضايا السياسية .

الاعتراضات اللبنانية لا تطال الجوهر

ان جملة التحركات والتصريحات الرسمية اللبنانية التي سبقت الجولة التاسعة أو اعقبتها ، والمواقف التي ابداها الوفد اللبناني المفاوض خلال الجولة ، لا تحمل اية اشارة الى اعتراض الدولة اللبنانية على المنحى العام للمفاوضات أو على جوهر المطالب الاسرائيلية ، وانما هي تطال فقط النواحي الشكلية . فلبنان الرسمي ليس ضد اقامة محطات للانذار المبكر داخل الأراضي اللبنانية ، ولا ضد اقامة علاقات متبادلة مع «اسرائيل» ولا ضد ان يكون الانسحاب الاسرائيلي لاحقاً للانسحاب الفلسطيني ومتزامناً مع الانسحاب السوري ، وهي الموضوعات الرئيسية التي قيل ان الخلاف نشب حولها وادى الى عدم تحقيق تقدم ملموس في المفاوضات .

كان الجانب اللبناني قد وافق على الطلب الاسرائيلي باقامة ثلاث محطات للانذار المبكر في صيدا والنبطية وعلى جبل الباروك ، في اطار الترتيبات الامنية التي طلبها الجانب الاسرائيلي ، واذا اختلف الطرفان على ادارة هذه المحطات ، الاسرائيلي ارادها ادارة اسرائيلية واللبناني ارادها ادارة لبنانية ، فان الجانب اللبناني وافق على «الحل الوسط» الذي تقدم به موريس درايبر رئيس الوفد الاميركي بان يتولى طرف ثالث ادارة هذه المحطات ، دولي أو متعدد الجنسية وربما اميركي ، بينما أصر الاسرائيليون على ان يكون لهم دور في هذه الادارة . واذا ما عرفنا ان وجود هذه المحطات في الأراضي اللبنانية يجد ذاته ، وبادارة غير لبنانية ، وان المستفيد الأول والأخير منها

«اسرائيل» وليس لبنان ، ادركنا حجم التنازل الكبير الذي تقدمه السلطة اللبنانية لـ «اسرائيل» على حساب سيادة لبنان واستقلاله ووحدة اراضيه .

ومقابل الطلب الاسرائيلي بتوقيع اتفاق لاقامة علاقات متبادلة طالب الوفد اللبناني بابعاد لفظة «الاتفاق» وتنظيم العلاقات وفق بروتوكول ، بمعنى آخر ان الجانب اللبناني لا يعارض اقامة العلاقات ، وتطبيعها بالتالي ، وانما يريد نصف اتفاق على ان يستكمل النصف الثاني في ضوء النتائج النهائية للمفاوضات برمتها ، وفي ضوء الترتيبات الشاملة التي اعدتها الادارة الاميركية لاوضاع المنطقة وفق خطة الرئيس ريغان لتسوية مشكلة الشرق الأوسط .

أما فيما يتعلق بقضية الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي اللبنانية فان المعلومات التي خرجت من فندق «ليبانون بيتش» حول المناقشات التي دارت حول هذه النقطة في الجولة التاسعة من المفاوضات ، افادت بان الجانب اللبناني اراد ان يكون هذا الانسحاب على مرحلة واحدة ، بينما الجانب الاسرائيلي اراده على مرحلتين . والاستعجال اللبناني على تحقيق انسحاب اسرائيلي كامل ، وعلى دفعة واحدة ، تكمن وراءه في الواقع رغبة الدولة اللبنانية في انسحاب سريع وفوري للقوات الفلسطينية والسورية من الأراضي اللبنانية .

ان المفاوضات اللبنانية ـ الاسرائيلية ـ الاميركية ، ما تزال حتى الآن وكما كانت منذ البداية ، تسير في المنحى المناهض لمصالح لبنان الوطنية والقومية والمؤدي الى تحقيق **المصالح الاسرائيلية والاميركية وتوطيدها** ، ان في لبنان أو في المنطقة بأكملها ، على رغم ما حصل في جولتها التاسعة ، وما حصل هو ، في اية حال من الأحوال ، لا يعدو عن كونه غمامة صيف سرعان ما تنقشع ، وكانت المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية ـ الاميركية في العام ١٩٧٨ قد تعرضت لاكثر من تعثر وتوتر ، على شاكلة ما حدث في خلدة الأسبوع الماضي ، لكنها افضت في الأخير الى توقيع اتفاقات كمب ديفيد والى كل العواقب الوخيمة التي ترتبت على ذلك التوقيع .

ويزيد من خطورة هذا الأمر ان السلطة اللبنانية ما تزال تضع كل بيضها في السلة الاميركية ، تماماً كما كان انور السادات يفعل من قبل وتشير كل الدلائل الى ان هذه السلة لن تفرخ للبنان صيصاناً أفضل من التي فرختها لمصر . واذا كانت الانظار متجهة الآن الى العاصمة الأميركية على أمل ان يتخذ الرئيس ريغان موقفاً متشدداً وضاغطاً حيال «اسرائيل» في ضوء التقرير الذي قدمه له مبعوثه فيليب حبيب ، وفي ضوء محادثاته مع الرئيس المصري الزائر حسني مبارك ، فان الكثير من المراقبين يشبهون هذا الانتظار بـ «انتظار غودو» ، مذكرين بالمواقف الاميركية السابقة من التصلب الاسرائيلي ، فعندما كانت القوات الاسرائيلية تحاصر العاصمة اللبنانية وتدمرها صيف العام الماضي ، وعندما اعلنت «اسرائيل» ، قبل ذلك ضم الجولان اليها ، لم تفعل الادارة الاميركية غير اصدار البيانات التي تعبر عن القلق وعدم الرضى . . لكن غير الجدي ، ولم تستخدم لا ورقة اعادة النظر في المساعدات الاقتصادية والعسكرية ولا حتى ورقة الضغط السياسي .

واذا كان بعض المسؤولين اللبنانيين يراهن الآن على ان لدى الادارة الاميركية الحالية رغبة وحاجة في دفع المفاوضات اللبنانية ـ الاسرائيلية الى الأمام وتحقيق نتائج ملموسة فيها في وقت سريع لتمهيد الطريق نحو تنفيذ مشروع الرئيس ريغان لتسوية مشكلة الشرق الأوسط ، وان هذا يعني ان هنالك امكانية لأن تضغط واشنطن على تل ابيب من أجل تخفيف الأخيرة من شروطها ، والاستجابة بالتالي للطلبات اللبنانية ، فان الأمر ذاته ينطوي على خطر ان الضغط الاميركي سيتوجه في الحقيقة نحو لبنان ، لأن مشروع ريغان يقوم على أساس اقامة صلح بين لبنان و «اسرائيل» وتطبيع العلاقات بينهما وتوفير الضمانات الامنية «لأسرائيل» . . بمعنى اضافة حلقة جديدة الى اطار كمب ديفيد ، بعد الحلقة المصرية ، وبذلك ينفتح الباب واسعاً أمام الحلقة الثالثة ، وهي اجراء مفاوضات اردنية ـ اسرائيلية ، أو اردنية ـ فلسطينية ـ اسرائيلية مباشرة . . وهذا هو رهان اميركا الأوحد .

عدنان حسين

قوى وشخصيات لبنانية تندد بالمفاوضات

واصلت الاحزاب والقوى والفعاليات السياسية الوطنية والشعبية في لبنان تنديدها بالمفاوضات الجارية بين السلطة اللبنانية والكيان الصهيوني برعاية ومشاركة الولايات المتحدة ، وحذرت من عواقبها التي ستكون وخيمة على سيادة واستقلال لبنان ووحدة اراضيه وعلى مصيره الوطني والقومي .

فقد دعا الرئيس اللبناني الاسبق سليمان فرنجية الى وقف المفاوضات ما لم تعلن « اسرائيل » عن موقفها النهائي بصدد المطلب اللبناني بسحب قواتها وتحديد موعد لهذا الانسحاب . وقال الرئيس فرنجية « انني على المفاوض اللبناني اخذ موقف نهائي من المفاوضات والطلب من المفاوض الاسرائيلي ان يرجع لحكومته لتحدد يوم انسحابها عن الارض اللبنانية أو تستمر ببقائها . و إنني أكد بأن بقاءها سيكلفها غالياً اكثر مما خسرناه خلال احتلالها » .

وطالب فرنجية بان تنتهي المفاوضات باسرع وقت « وعلى الاساس التالي : الانسحاب الشامل من جميع الاراضي اللبنانية دون قيد أو شرط » وحذر من تقديم اي تنازل من جانب لبنان يؤدي الى مقاطعة عربية للبنان على غرار مقاطعة مصر .

ووصف الرئيس فرنجية جدول اعمال المفاوضات بانه « ليس انتصاراً لـ « اسرائيل » ، فقط بل تهديماً للبنان وتنفيذاً لتهجير كل اللبنانيين لانه سيجر كل المصائب التي حصلت في مصر بعد اتفاقية كامب ديفيد » .

وطالب مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد بان لا تجري المفاوضات على اي اساس غير اساس اتفاق الهدنة للعام ١٩٤٩ ، وحذر من « التطبيع » أو أي شيء يمكن ان يحدث « تحت الاحتلال وبالقهر » . وقال : « ان مصلحة لبنان تكمن في عدم وجود تطبيع بينه وبين « اسرائيل » » . وأضاف : « ان موقفنا من المفاوضات الجارية الآن هو الموقف القانوني وليس موقف الأمر الواقع الناتج من الاجتياح الاسرائيلي العدواني بعد ٤ حزيران ، فهو موقف لا نستطيع التزامه أو التزام نتائجه » .

وحذر الحزب الديمقراطي الاشتراكي ، الذي يرأسه رئيس مجلس النواب اللبناني كامل الاسعد ، من المخطط الاسرائيلي الهادف الى تفتيت لبنان وتجزئته الى كيانات طائفية وضم الجنوب الذي يستكمل عبر المفاوضات اللبنانية ـ الاميركية ـ الاسرائيلية . واشار في هذا الصدد الى خطر التطبيع الاقتصادي في الجنوب حيث قطع شوطاً بعيداً .

كما حذر الحزب من خطر الانسحابات الجزئية التي تعني الحاق الجنوب نهائياً بمجموعة الاراضي التي اغتصبتها « اسرائيل » عام ١٩٦٧ ، وبما يؤدي الى القضاء على الكيان اللبناني .

وانتقد الحزب الديمقراطي الاشتراكي الدور الاميركي الذي أعاد ربط الازمة اللبنانية بازمة المنطقة ، مما يبعد التركيز عن حل المشكلة اللبنانية وتأمين تحرير ارض الوطن اللبناني .

واستمرت في هذه الاثناء تنديدات الاحزاب والشخصيات الوطنية اللبنانية بمفاوضات خلده ـ الخالصة ، وموقف السلطة اللبنانية الذي لا يهتم بالمصالح اللبنانية قدر اهتمامها بتأمين تحقيق الشروط الاسرائيلية والاميركية ، وبين هذه الاحزاب الحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي والحزب التقدمي الاشتراكي التي استعرضنا مواقفها في الاسبوع الماضي .